PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(4): 1416-1424
ISSN: 1553-6939

Political stability: between necessities and risks.

Dr. Lakhdar Tadj[1]
[1]Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh, Institute of Law and Political Science, Public Service Informant (Algeria).

The E-mail Author: lakhdartadj@yahoo.com
Received: 01/2024 **Published: 04/2024**

Abstract:
Political stability is a state of relative permanence in the political system of a particular country, where laws and governance systems prevail in a way that ensures the absence of disturbances and recurring conflicts. There are many necessities that must be provided to ensure and enhance that stability, as well as factors that could lead to its demise and extinction, which the existing political authorities must work to avoid and prevent. Stability, in this sense, does not come from stagnation and monopolizing power, but rather through establishing a political system that enjoys political legitimacy and adheres to its legality, genuinely reflecting the values and interests of society. It adopts mechanisms for the peaceful transfer of power among various political forces, creates an atmosphere of freedom and political participation, and possesses the ability to mobilize the energies of the nation and effectively utilize its resources.
Keywords: Political stability, legitimacy, political participation, economic development.

الاستقرار السياسي: بين الضرورات والمخاطر.

الدكتور. تاج لخضر[1]
[1]المركز الجامعي نور البشير بالبيض، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الوظيفة العمومية (الجزائر).

ملخص:
الاستقرار السياسي هو حالة من الثبات النسبي في النظام السياسي لدولة معينة حيث تسود القوانين ونظم الحكم بشكل يضمن عدم حدوث الاضطرابات والنزاعات المتكررة.

إن هناك كثير من الضرورات التي يجب توفيرها من اجل ضمان ذلك الاستقرار وتعزيزه، كما أن هناك عوامل فنائه واندثاره يجب أن تعمل السلط السياسية القائمة على تلافيها وتجنبها. والاستقرار بهذا المفهوم لا يتأتى بالجمود والاستحواذ على السلطة والبقاء فيها،بل من خلال إرساء نظام سياسي يتمتع بالشرعية السياسية ويلتزم بمشروعيتها، يعبر صدقا عن قيم ومصالح المجتمع، ويتبنى آليات للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، ويخلق جو من الحرية والمشاركة السياسية، ويمتلك القدرة على تعبئة طاقات الأمة وحسن تجنيد مواردها.
الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي،الشرعية، التنمية الاقتصادية، المشاركة السياسية.

مقدمة:

يعتبر الاستقرار السياسي، أحد أبرز الظواهر السياسية، ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة والمتغيرة، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية الملتبسة والمعقدة، نظراً للجدل الكبير الذي شهده من أجل الوصول به إلى معنى محـدد ودقيــق، كما يعتبر أيضاً من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً لاستمرار المجتمعات وتطورها. ولأن تحقيقه يستوجب صياغة منظومة كاملة ومتكاملة من السياسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وتكمن أهمية الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلباً جماعياً، تنشده الأنظمة السياسية القائمة مهما تعددت إيديولوجياتها وتوجهاتها. والأكيد في الوقت الراهن لم يعد تحقيق الاستقرار السياسي يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بل أصبح يستدعى اتخاذ جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتضافر كل القوى في المجتمع لتحقيقه وتثبيته .

إن استقرار النظام السياسي مرهون بقدرة هذا الأخير على الاستجابة للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من داخل المجتمع ،أو من خارجه، وتتطلب هذه التحديات ابتكار سياسات في كل المجالات، من شأنها أن تؤدي إلى تدعيم النظام والمؤسسات السياسية، ومنه إلى استقرارها وتكاملها.

إلا أن ثمة مجموعة من العوامل والمشاكل والمعيقات المهددة التي تحول دون بلوغ هذا الاستقرار السياسي واستتبابه ،و إن قيامها إذا ما لم يتم مواجهتها، ستضعف قدرة النظام السياسي وتشل حركته، وتقضم مشروعيته، وترفع أسهم مناوئيه، فتحضر البيئة المناسبة للفوضى والتمرد وترمي بالجميع إلى أتون الفوضى وعدم الاستقرار .

و لعل من أهم هذه المشاكل، الحرمان والفاقة التي تعيشه شرائح عريضة عجزت عن توفير حاجيتها ضفرها بمنصب عمل يكفل له القدرة على الكريم من العيش.

وسنبحث في مقالنا هذا في علاقة التأثر والتأثير بين الاستقرار السياسي وبقية السياسات المتبعة من قبل النظام السياسي، وعن مدى تأثير كل منهما في الآخر.

المحور الأول : ماهية الاستقرار السياسي.

لقد شهد البحث في إيجاد تعريف منضبط للاستقرار السياسي جدلا بربريا بين كثير من المدارس الفقهية، بين من قصره على الاستمرارية والنظام، وبين من ربطه باضمحلال أسباب الانهيار والفوضى .

يعتبر مصطلح الاستقرار السياسي من المصطلحات الدارجة في العلوم السياسية والتي يطبعها كثير من الغموض والالتباس ،بدت في كثرة التعريفات وحتى تصادمها والتي قدمها كثير من المشتغلين في العلوم السياسية

ففد أكد جان اريكالن سفانت(*SvanteEriclane-Jan*) على أنه " لا يوجد تعريفا منهجيا وإجرائيا ونموذجيا للاستقرار السياسي الذي هو بالأساس يرتكز على عنصري النظام والاستمرارية " [1]

وقد عرف هيروتز*HURWITZ* الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم[2].

ترى كارولينا كورفال أن"الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير،بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به.[3] .

ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية كبرى في العلوم السياسية في دراسة الاستقرار السياسي.

---

[1] -Jean Erik lane and Svante Arson, politics and society in western Europe, London : : Sage publications, fourth edition, 1999, p:294

[2]- فين عبد المنعم مسعد، الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية،1988.ص05.

[3]- عبد الرحمان موسى النهار مهيدات ،.أثرالفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن،السعودية،مصر، تونس). رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،2006-2007.ص27.

1- المدرسة السلوكية:

اتجه رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم تيدجير ورودولف راميل وفيرابند ودومياك أن الاستقرار السياسي معناه غياب العنف السياسي، الذي يعرفه أنصار هذه المدرسة تعريفاً إجرائيا، في قولهم بأنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية.كما اهتم روادها أيضاً بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء هذا السلوك [4]، اذا فحسبهم الاستقرار ترادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف [5].

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن التغيير في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية ومدنية[6] .

2-المدرسة البنائية الوظيفية:

من روادها ريتشارد روز، هارولد لا سويل، ماكس فيبر وإميل دوركايم .و لقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية ، وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[7].

وقد تناول" ألموندغابريل "مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحيها وأن تكيف معها[8].

يخلص أصحاب هذه المدرسة من جملة المعايير السابقة إلى أن نجاح السياسات الحكومية يعتبر من الدعامات الرئيسية لشرعية النظام السياسي، وتأكيد الولاء الشعبي وغياب مظاهر العنف ضد المواطنين وهو ما يعني في النهاية حالة من الاستقرار المنشود داخل المجتمع[9].

3-المدرسة النظمية : أبرز روادها، كارل دويتش، جيفري ريكورد ،لوسيان باي و دافيد آستن، هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل الكبير في ظهور البعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق، وتنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل السياقي، وحسب أراء رواد هذه المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف لاستمرارية النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف الأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[10].

---

[4]- محمد علي عمير الشرياني. العمالة الوافدة و الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999.رسالة ماجيستير غير، منشورة ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلـــوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2002.ص23.

[5]- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309 ،أكتوبر 2004 ،ص- ص: 50-51

[6]- سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2 ،2000 ،ص: 117

[7]- المرجع نفسه، ص: 119

[8]- محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"، المجلةالجزائرية للعوم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01

[9]- سلوى محمد إسماعيل علي،مرجع سابق،ص40

[10]-خالد حنفي علي، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية،القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد 153 ،جويلية 2003 ،ص:29

إذن فالمدرسة النظمية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام كمؤسسات ككتلة واحدة موحد تسير في تناغم وتكامل، ونظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء وعلى قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها واستمراريتها.

وهذه المدرسة تجعل الاستقرار السياسي مرتبط بقدرة المجتمع على التكيف مع حجم التغيير ويقدم دافيدآستن معادلات رياضية لتعبير على هذه الفكرة :

حجم التغيير > قدرة التكيف = الاستقرار .

حجم التغيير < قدرة التكيف = عدم الاستقرار

فإن كان حجم التغير يتجاوز القدرة على التكيف، فسيؤدي حتماً ذلك إلى عدم الاستقرار. أما إذا كان حجم التغير أقل من القدرة على التكيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار[11]

ومن خلال صبر آراء هذه المدارس الثلاث، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه" :عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام[12].

المحور الثاني: الاستقرار السياسي، وضرورات الاستمرار.

هناك جملة من الضرورات الضامنة للاستقرار السياسي والمانعة لتدهور المؤسسات والمساس بعنصر سيادة الدولة سواء بسبب التدخلات الأجنبية أو بسبب عدم القدرة على مجابهة النزاعات والتوترات الداخلية، وهذه الضرورات تحيلنا إلى الربط المتلازم بين أسباب عدم الاستقرار السياسي وبين تفسير طبيعة الاستقرار السياسي.

وهنالك العديد من المؤشرات التي تعرف ضرورات الاستقرار السياسي [13]:

1- اعتماد الآليات الديمقراطية الحقة لا الصورية لانتقال السلطة في الدولة.

إن كل انتقال سياسي مشوب بالقصور الناتج عن انتقال فج عنيف للسلطة يعتبر تهديد مباشر لعنصر الاستقرار السياسي، والعنف الذي نقصده ليس فقط العنف المادي بل العنف بكل صوره ،وعليه فمن الضرورات الملحة في تثبيت الاستقرار السياسي اعتماد آليات قانونية ديمقراطية ، تستند إلى بعد توافقي ضامن لانتقال سلس سليم للسلطة.

2- شرعية النظام السياسي: لقد ميز ماكس فيبر(*Weber Max*) بين ثلاثة نماذج للسلطة، تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها. هي: التراث والتقاليد، والزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية, ولعل الانتقال إلى مفهوم الدولة الحديثة قد أفضى إلى اعتماد مصدر الشرعية الأخير الذي اسماه ماكس فيبر العقلانية القانونية والذي طوره ديفيد ايستون إلى مصطلح الشرعية البنيوية، والتي تقوم على أساس عقلي مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية غير شخصية، أي أن هناك اعتقادا رسميا في تفوق بناء معين من المعايير القانونية، أيا كان محتوى هذه القواعد ، كما أن مصدر هذه السلطة أيضا هو إعطاء الحكام الحق في إصدار الأوامر، بهدف إتباعها والمحافظة عليها. فطاعة أفراد المجتمع هنا تقوم على إيمانهم بأن هناك بعض الإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معا .

و بهذا المنطق فإن الشرعية صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي في الدولة الحديثة، من أجل ممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين: الأول جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور. والثاني جانب موضوعي، يتمثل بمدى إيمان أفراد المجتمع بهذه السلطة، فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم من دون استعمال وسائل القمع والإكراه، ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر ملائمة لقواعد الإكراه المفضي إلى العصف بالاستقرار السياسي.

3- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، وتحقيق مبدأ الأمن المؤسساتي.

4- الديمقراطية، وضمان الحق الكامل في المشاركة السياسية.

---

[11]- عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر."أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،1981.ص19.

[12]- خالد حنفي علي،مرجع سبق ذكره، ص: 30

[13]- سلوى محمد إسماعيل علي.العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب .رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1999، ص45 و مابعدها.

5- غياب العنف واختفاء الحروب الخفية.
6- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية.
7- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.
8- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.

والنقطة الأخيرة المتعلقة بنجاح السياسات الاقتصادية للنظام، حيث ينظر إلى الاستقرار السياسي على أنه مؤشر عام لنجاح السياسات الاقتصادية للنظم السياسية وذلك أن النظام السياسي المستقر يحرص على توجيه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية التي ترفع مستوى المعيشة وتحقق الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي وأي خلل في هذه السياسات الاقتصادية، سيؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي تتجسد تمظهراتها في تولد ألازمات المفاجئة، كارتفاع الأسعار وزيادة نسب البطالة وتوسع مساحات الاحتقان والرفض الشعبي للنظام، وصولا إلى محاولات الركون إلى ممارسة العنف السياسي ضده كسبيل للإطاحة به.

إن نجاح السياسات الاقتصادية الضامنة للاستقرار مرتبطة ارتباطا وثيقا بانتهاج سياسة شغل راشدة، تعمل على تجفيف منابع البطالة والحد منها، وإعطاء للأفراد فرص العمل الكامل ،الذي يحقق رضا وظيفي يسمح بتحقيق كفاية الأفراد من جهة ويعمل من جهة أخرى على تعزيز روح الانتماء المفضي إلى تقوية الجبهة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعتبر أول وأهم أسلحة التصدي لمخاطر التدخل الأجنبي.

المحور الثالث : مقومات الاستقرار السياسي ومخاطر الفناء

يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وهذا الاستقرار هو نتيجة توافر شروط ومقومات تمثل ركائزه ضرورية، فكلما زادت درجة انسجامها كلما زادت درجة الاستقرار السياسي.إن غياب هذه المقومات أو التهاون في تحقيقها تمثل بذور اندثار أي استقرار سياسي، ومؤشرات إنذار بالعصف به .

1 - المقومات السياسية والاستقرار السياسي :

من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو وجود مؤسسات وبُنَى سياسية متمايزة الاختصاصات، فقدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت مؤسساته واستقلت، [14]مؤسسات تتمتع بمُكنَتا البت والكف على رأي مونتسيكيو*Montesquieu*تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

كما يستلزم الاستقرار السياسي وجود انسجام بين السلطة السياسية الحاكمة ومحكوميها، من خلال حيازة هذه السلطة على شرعية الحكم ومشروعيته [15]، بحيث يرى ماكس فيبر(*Weber Max*)أن النظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة .

فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها -كما يقول ماكس فيبر-بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة[16]

ومن جهة أخرى فان الاستقرار السياسي لا يمكن إرسائه في وجود استبداد بالرأي أو تَغوُل ولا اكره أو انفراد بالسلطة [17] .

فغياب الحرية، وما يُصاحبها من انعدام المشاركة السياسية هي تهديد للاستقرار السياسي وللدولة ذاتها، فوجود المشاركة السياسية، يضمن التدافع والمعارضة، هذا التدافع الذي في غيابة إذان بخراب الدولة وتفشي الفساد في جسد النظام السياسي كنتيجة حتمية يقررها الله سبحانه : " ولولا دفاع الله الناس بعض ببعض لفسدت الأرض "، إذا فتحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار.

[14]- محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند"، مرجع سابق، ص: 249
[15]- محمد شلبي،"الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند" ،مرجعسابق، ص: 252
[16]- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 ،ص :1
[17]- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2003 ،ص: 22

ولذلك نجد " هنتنغتون"*Huntington(، P،)S* يشدد على العلاقة القوية بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[18].

لكن في المقابل نشير إلى نقطة في غاية الأهمية وهي تمثل خطر على الاستقرار السياسي كذات الخطر الذي تمثله انعدام المشاركة السياسية إنها مخاطر ديمقراطية الواجهة و ظهور مفهوم المشاركة السياسية الخادعة و التي تمارسها كيانات سياسية مصطنعة غير تمثيلية تمارس مقاولة من الباطن لصالح سلطة سياسية قائمة ، إن هذه الكيانات و هذا النوع من المشاركة السياسية يمثل خطرا حقيقيا بدوره على مسألة مشروعية النظام السياسي و يؤدي إلى انفصام عرى الثقة مع محكوميه و يحضر شروط التمرد عليه وضرب الاستقرار السياسي ذاته .

لقد أثارت الكاتبة و الفيلسوفة الفرنسية *Simon Weil* مخاطر التحزب في أفكار ثورية غير مسبوقة[19] و هي تأصل لفكرة إلغاء التحزب من أساسه باعتباره أنه لا ينسجم مع فكرة المصلحة العامة التي لا يمكن فهمها خارج مبدأ الحقيقة و العدالة ، و هي في ذلك تستند على أراء الفيلسوف اليوناني بلاتون*Platon*، إن المشاركة السياسية المصطنعة التي تحيد عن تحقيق المصلحة العامة و تعمد إلى السبل المنحرفة للبقاء في السلطة أو بلوغها تهدم فكرة و مبادئ العقد الاجتماعي .

إن فكرة العقد الاجتماعي بالأساس ، جاءت لتؤسس إلى فكرة التوافق بين الحاكم و المحكوم في عقد أساسه المشاركة السياسية الحقة للإفراد في تحقيق كل ما انتزع جدارة المصلحة العامة ، إن فكرة العقد الآتية من أدغال السياسة من اليونان القديمة وروما، و المطلع على اثأر أفلاطون وشيشرون يعثر على بذور فكرة الاتفاق المتبادل بين الأفراد والدولة.لضرورة الحفاظ على الاستقرار المجتمع و الذي يمر بفكرة الاستقرار السياسي ، تكتمل أركان النظرية ، خلال فترة التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر أين اكتسبت نظرية العقد الاجتماعي مكانة بارزة كإطار فلسفي لفهم السلطة السياسية.

و وفرت الإطار المنهجي لفهم شرعية السلطة السياسية، ووفقا لهذه النظرية، لا تكون السلطة السياسية مشروعة إلا إذا كانت مبنية على موافقة المحكومين من خلال مشاركة حقيقة في الإعداد والتجسيد.

لقد اعتبر توماس هوبز*Thomas Hobbes*، الفيلسوف الإنجليزي أبو نظرية العقد الاجتماعي الحديثة. في عمله "الطاغوت"، العقد الاجتماعي ضروري لوضع حد للشر المتأصل في الأفراد ولإنشاء سلطة مركزية قوية للحفاظ على النظام ومنع الفوضى.

ليقدم لنا جون لوك*John Loke*، الفيلسوف الإنجليزي، وجهة نظر أكثر تفاؤلا بشأن العقد الاجتماعي وهو يعتقد بخيرية الأفراد على عكس هوبز ، كان يرى أن الأفراد في الحالة الطبيعة سيكون لهم حقوق طبيعية في الحياة والحرية والملكية، وليؤكد لوك بأن العقد الاجتماعي تم تشكيله لحماية هذه الحقوق.

ليأتي جان جاك روسو*Jean–jacques Rousseau*، الفيلسوف السويسري، ليقدم وجهة نظر مختلفة حول العقد الاجتماعي.يوافق لوك في خيرية الأفراد فهم جيدون بطبيعتهم ولكنهم مفسدون حين احتكاكهم بالمجتمع ، و يرى روسو أن العقد الاجتماعي المستند على مفهوم الإرادة العامة للشعب هو الكفيل باستمرار المجتمع و الدولة و المحقق لمفهوم الاستقرار السياسي.

وعليه ف *Simone Weil* المستنتة لكل هذه الأفكار ، والتي اجتهدت في هدم جذور التحزب ، أسهبت في مخاطر التحزب عامة و في المشاركة السياسية بالأخص ، أكدت أن وجود أحزاب و كيانات سياسية قد لا يكون دليلا على وجود ديمقراطية و لا مشاركة سياسية ، بل العبرة ليس بشكليات الديمقراطية بل بموضوعها ، و أن محاولة إيهام المحكومين بديمقراطية صورية و مشاركة شكلية مصطنعة تهدم فكرة

[18]- صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب غلوب، مرجع سابق، ص 102.

[19] -Simone Weil , Note sur la suppression générale des partis politiques ,Flammarion , cll.climats , février 1950, P.38

أركان العقد الاجتماعي ، و تجعل المحكومين في حِلٍ من التزاماته ،وعلى أهبة الاصطدام مع حكامهم ،فتضرب شرعية السلط السياسية و تنال لاحقا من مشروعيتها وتجعل الاستقرار السياسي عرضة للهزات ومخاطر الاندثار .

2-المقومات الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي.

وتتمحور المتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي حول الجمع بين القدرة التعبوية والقدرة التوزيعية[20].

حيث تشير القدرة التعبوية على مدى كفاءة النظام وقدرته على تعبئة الموارد البشرية بطريقة سليمة ومناسبة تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العلية للأمة وتتنكر للذات، إن عنصرا الجدارة والاستحقاق عنصران حاسمان ومعيران أساسيان في جودة التعبئة والاختيار للكفاءات القادرة في الإسهام في تحقيق نهوض اجتماعي واقتصادي، إن مسألة القدرة التعبوية للنظام السياسي لا تقتصر على اختيار وتجنيد الكفاءات بل تتجاوزها إلى توفير البيئة الملائمة لكل هؤلاء من اجل إيجاد الإجابات الكافية لانتظارات المجتمع، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

ومن خلال هاتان المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة، أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس[21].

3-المقومات الثقافية والفكرية والاستقرار السياسي:

إن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار[22].

لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون قد يكون احدنتائج عدم التجانس الثقافي في الأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها[23].

وعليه فوجود حد ادني من الاتفاق على مجموعة من القيم الأخلاقية والفكرية والثقافية داخل المجتمع هو تحصين له يمنع التناشز المفضي إلى إحداث شقوق داخل النسيج المجتمعي الداخلي يستغلها في الغالب الأجنبي لتسلل لإثارة الفتن الداخلية في المجتمع وتفكيكه.

الخاتمة :

الاستقرار السياسي يعتبر هدفا أساسيا تسعى كل دول العالم إلى تحقيقه والمحافظة عليه، وهذا نظرا لأهميته في الحياة العامة للأفراد من جهة وللنظم السياسية على اختلاف أنواعها من جهة أخرى، إضافة إلى أنه أحاد المعايير التي يحكم بها على شرعية النظام السياسي من عدمها.

إن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر، إذا ما انهارت فاعليته لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، حيث كثيرا ما تأتي أزمة النظام السياسي، من عجز سلطاته عن إثبات فعالية إدارة شؤون العامة، وفي عجزه في إيجاد انسجام بينه وبين المحكومين فيه مما يولد مسالة ثقة سرعان ما تعبر عن نفسها من خلال التوترات السياسية التي تهز الاستقرار السياسي وتهدد استمرارية الدولة .

لقد تطرقنا في مقالنا إلى جملة من الضرورات الضامنة للاستقرار السياسي والمانعة لتدهور المؤسسات والمساس بعنصر سيادة الدولة وأهمها: اعتماد الآليات الديمقراطية الحقة لا صورية المفضية لتداول سلس وهادئ للسلطة في الدولة، الحرص على تحقيق شرعية النظام السياسي، وتكريس الأمن المؤسساتي، ونشر

[20]- ثامر كامل محمد الخز رجي، مرجع سبق ذكره، ص: 184

[21]- مليكة بوضياف، مرجع سابق ذكره، ص: 16.

[22]- مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993 ،ص: 75.

[23]- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2008، ص-ص: 184-191.

التنمية السياسية وضمان الحق في المشاركة السياسية الكاملة ،و الحفاظ على اللحمة الوطنية والقضاء على الولاءات التحتية والصراعات الخفية واعتماد السياسات الاقتصادية ناجعة .

كما تطرقنا وفي عنصر آخر إلى مخاطر اندثار الاستقرار السياسي التي بإمكانها إعطاب مقومات قيامه، فقد اشرنا أن للاستقرار السياسي مقومات سياسية تتمثل في ذلك الانسجام بين السلطة السياسية الحاكمة ومحكوميها، من خلال حيازة هذه السلطة على شرعية الحكم ومشروعيته، ومقومات اقتصادية تتمثل في قدرة الدولة على الاستجابة للاحتياجات المختلفة والمشروعة للأفراد، ومقومات فكرية تتمثل في وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع بالعربية .

✓ الكتب :

1- الرماني زيد بن محمد: البطالة- العمالة- العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الرياض، دار طويق للنشر والتوزيع، 2001 .
2- بن أشنهو، عبد اللطيف. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ،د.ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
3- ثامر كامل الحزرجي، المستبدون في كتاب محظور، لندن، مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية و الإستراتجية، 2004.
4- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2001، 1
5- حمد وهان، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، القاهرة: الدار الجامعية، 2003.
6- - حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996
7- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2003 .
8- زكي بدوي، معجم مصطلحات العلو- الإدارية(إنكليزي، فرنسي، عربي)، ط2 ،دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994 .
9- سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2 ،2000 .
10- صامويل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993. ،ط1
11- فين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1988.
12- قرقب أحمد: عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج أجهزة التشغيل بالجزائر، مكتب العمل العربي، طرابلس، 2005.
13- مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993 .
14- مركز أبحاث مكافحة الجريمة، البطالة وآثارها على معدلات الجريمة (الرياض)، وزارة الداخلية السعودية، 1998

✓ **الاطروحاتوالرسائل :**

15- عبد القادر بدر الدين(إكرام)،"ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر."أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،1981
16- محمد ادرويش دحماني، اشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان ،السنة 2013/2012 .

17- منى السيد الطحاوي، انتاجية عنصر المال وتكلفته وعلاقته بالمتغيرات، اطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
18- عبد الرحمان موسى النهار مهيدات، .أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن ،السعودية،مصر،تونس).رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،2006-2007.
19- كريمة بقدي ،الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا ،جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، السنة 2012/2011 .

✓ **المجلات:**

1- أبوزنط، ماجدة، غنيم، عثمان. " التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"،مجلة المنار، المجلد 12 ،العدد الأول، 2006.
2- لخريف رشود بن محمد، معدلات البطالة: تباين بين المناطق وتفاوت بين الذكور والإناث، جريدة الرياض، العدد132، السنة 2004.
3- أسامة عبد العزيز، مصطلحات ومفاهيم اقتصادية، مجلة تجارة الرياض، العدد82.
4- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309 ،أكتوبر 2004 .
5- خالد حنفي علي، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية،القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد 153 ،جويلية2003.
6- رواب، عمار، غربي، صباح. "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2011
7- عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 ،مجلة الباحث، العدد 10 ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 .
8- محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعوم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد01
9- وليد خالد أحمد حسين، "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية،العدد 13، سنة 2007 .

✓ **الملتقيات :**

1- علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002 .
2- كريمة بوضياف، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي"، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد والاستقرار السياسي، المنعقد بجامعة الشلف، 2006

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية.

1- *Jean Erik lane and Svante Arson, politics and society in western Europe, London Sage publications, fourth edition, 1999.*
2- *Simone Weil , Note sur la suppression générale des partis politiques ,Flammarion , cll.climats , février 1950, P.38*